

مهام جوهريّة لبنك الكويت المركزي

خلال فترة الاحتلال العراقي وبعد تحرير الكويت (١)

أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى المسؤولين في الإتحاد العربي لخبراء النقد على دعوتهم الكريمة لي لحضور هذا الاجتماع، وإنه لمن دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة لإلقاء بعض الضوء على الدور الهام الذي قام به بنك الكويت المركزي في إدارة الجهاز المصرفي الكويتي من خارج البلاد، وذلك خلال فترة الغزو والاحتلال العراقي الغاشم الذي بدأ في الثاني من شهر أغسطس عام ١٩٩٠، وكيف أن البنك قد استطاع التجهيز والتخطيط مسبقاً لمواجهة الصعوبات خلال فترة ما بعد التحرير.

ولعله من المفيد أن أوضح لكم بأن كلمتي اليوم سوف تتركز على المحاور الثلاثة التالية:

الأول: يوضح في إيجاز المسار الرئيسي للاقتصاد الكويتي قبل الاجتياح العراقي، مع التركيز على الخصائص الأساسية للاقتصاد، ونوعية المشكلات التي تواجه القطاعات الاقتصادية المحلية بما فيها القطاع المصرفي والمالي، والإنجازات التي تم تحقيقها نتيجة انتهاج سياسات اقتصادية مختلفة، وتشريعات متعددة. وأعتقد أن هذه المعلومات تشكل خلفية ذات أهمية بالغة لتحديد نوعية وحجم المشكلات والتحديات التي تصدينا لها خلال فترة الغزو الغاشم وبعد التحرير.

الثاني: يتناول بشيء من التفصيل تلك المهام الجوهرية التي قام بإنجازها بنك الكويت المركزي من خارج البلاد أثناء الاحتلال، مع التركيز على إعداد الترتيبات اللازمة التي من شأنها مساعدة الجهاز المصرفي الكويتي في تلبية احتياجاته، والتصدي للتحديات المفروضة عليه من

(١) أُلقيت في ٣٠ نوفمبر ١٩٩١، في المنامة، البحرين، بمناسبة الاجتماع السابع عشر للاتحاد العربي لخبراء النقد.

جراء الغزو العراقي البغيض على دولة الكويت، وذلك إضافة إلى استعراض المجهودات التي بذلها بنك الكويت المركزي بغرض إعداد هذا الجهاز لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمباشرة القيام بدوره الطبيعي في فترة ما بعد التحرير.

الثالث: يستعرض مجموعة من المهام الدقيقة التي واجهها بنك الكويت المركزي، ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى الإصلاح الاقتصادي والتنمية عقب تحرير الكويت، وتتضمن هذه المهام إصلاح الأضرار الجسيمة التي لحقت بالاقتصاد الكويتي نتيجة العدوان العراقي، ومعالجة أوجه الخلل الاقتصادي الناجمة عنه، إضافة إلى تنظيم وإعادة ترتيب أوضاع الجهاز المصرفي والمالي في البلاد.

وبناء على ذلك، فإن ملاحظاتي التالية لن تكون مجرد استعراض تاريخي، ولكنها تسعى إلى توضيح الظروف الاقتصادية التي تستطيع في ضوءها دولة الكويت أن تتحرك نحو الاستقرار، والازدهار، والتنمية الاقتصادية المتواصلة.

أولاً: ملامح الاقتصاد الكويتي قبل العدوان

للتعرف على أداء الاقتصاد الكويتي في ضوء الأوضاع الاقتصادية في البلاد، يمكن القول إن الإحصاءات المتوفرة تشير إلى أن الظروف السائدة قبل الغزو العراقي الغاشم كانت على النحو التالي:

١- كان قطاع النفط خلال فترة الأعوام الخمسة المنتهية في عام ١٩٨٩ يشكل ما نسبته ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي، و ٩٠% من عوائد الصادرات، و ٨٨% من إجمالي الإيرادات الحكومية. إن القلق بشأن الهيمنة الواضحة لقطاع النفط على الاقتصاد الوطني إنما

يعكس الحرص المتزايد في الخطط الاقتصادية على ضرورة تعزيز وتطوير فاعلية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، مع الاهتمام الخاص بالقطاع المصرفي والمالي.

٢- أن ثمة خللاً في هيكل كل من السكان والقوى العاملة، يستند إلى حقيقة مفادها أن إجمالي حجم سكان الكويت، وفق المسح السكاني لعام ١٩٨٩، قد بلغ نحو ١,٩٣ مليون نسمة، يشكل المواطنون الكويتيون فيه ما يقارب نسبة ٤٠%. كما أن إجمالي حجم القوى العاملة في عام ١٩٨٩ قد بلغ ٨٦٣ ألف فرد، منه ٨٦% غير كويتيين، مقابل ٨١% في عام ١٩٨٥. ولقد نجم عن هذه القضية قلق لدى الحكومة بشأن ذلك الخلل القائم في هيكل السكان والقوى العاملة في البلاد، كما أدى ذلك الخلل إلى تبني سياسات تستهدف معالجته والتصدي له.

٣- على الرغم من التراجع الحاد في إيرادات النفط خلال العقد الماضي، مقارنة بذروة مستوياتها في عام ١٩٨٠، فقد ظل الإنفاق العام معتدلاً من أجل خدمة مجهودات التنمية في الكويت، وتعزيز أنشطة القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وفي الواقع، فإن الاتجاه النزولي للإنفاق العام قد اتخذ مساراً عكسياً في السنة المالية ١٩٨٩/٨٨، حيث ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي من ٢٨٠٦ ملايين دينار للسنة السابقة، ليلعب ما قيمته نحو ثلاثة آلاف مليون دينار.

٤ - قام بنك الكويت المركزي باستحداث وتطبيق وإدارة برنامج تسوية التسهيلات، الائتمانية الصعبة الذي أعلن عنه في العاشر من شهر أغسطس عام ١٩٨٦ كإطار لمساعدة المؤسسات المالية في التغلب على الآثار السلبية التي أسفرت عنها أزمة سوق المناخ في عام ١٩٨٢. ولقد تمكن البرنامج من استعادة الثقة في الجهاز المالي، ومن حل مشكلة الديون غير المنتظمة. وفي ديسمبر من عام ١٩٨٩ أعلنت السلطات المختصة عن مبادرة أخرى، بناء على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة لتنشيط الحركة الاقتصادية المحلية، وذلك بغرض

زيادة فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة وتنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية في البلاد. ومما يجدر ذكره أن سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله قد عين لجنة خاصة برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي، وذلك لمتابعة هذه الإجراءات، ولضمان تنفيذها في الفترة المقررة.

٥- يعتمد الاقتصاد الكويتي بصورة مكثفة على الواردات، ونتيجة لذلك يتأثر معدل التضخم المحلي بتغيرات الأسعار في الدول المصدرة إلى الكويت، وتقلبات أسعار الصرف. ومما يذكر أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يتضمن عدداً من السلع المدعومة، قد ارتفع بمعدل ٣,٣ % في عام ١٩٨٩، مقارنة بارتفاع بلغت معدلاته ٠,٦ % و ١,٥ % في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالي.

ويتمتع الدينار الكويتي بالاستقرار النسبي في سعر صرفه مقابل العملات الرئيسية، ففي اليوم السابق للعدوان العراقي - على سبيل المثال - انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار بنسبة ١,٧ % فقط، مقارنة بمستوياته في نهاية عام ١٩٨٩، بينما تراوحت معدلات تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى بين ٦ % (مقابل المارك الألماني) و ١٣ % (مقابل الجنيه الإسترليني) خلال الفترة ذاتها.

ويعزى ذلك الإنجاز إلى سياسة سعر صرف الدينار الكويتي، والتي يتم وفقاً لها ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات التي ترتبط دولها مع الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ولقد أثبتت هذه السياسة فاعليتها في التصدي للتضخم المستورد.

٦- اعتباراً من عام ١٩٨٥، وعندما بدأت الخطة الخمسية لأعوام الفترة ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩، أعطت السلطات المختصة أولوية لمواجهة عدد من المشاكل الهيكلية في الكويت، ولقد تبنت هذه الخطة الخمسية سياسات من شأنها تعديل الخلل في الهيكل السكاني

للكويت، إضافة إلى تحفيز الاستثمار الموجه لأغراض التنمية الاجتماعية، وتطوير الإدارة الحكومية، وتوسيع المجالات أمام مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية.

ولقد كان متوقعاً أن يكون للخطة الخمسية التالية (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤) اهتمامان رئيسيان، أولهما يتمثل في الجهود المتواصلة لمعالجة الخلل في هياكل السكان والقوى العاملة، والآخر في استخدام الثروة النفطية بكفاءة أعلى من أجل تنمية الموارد البشرية. وتتمثل إستراتيجية التنمية طويلة المدى في الكويت، وفقاً لدراسة أعدها معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، في تنويع وتحسين القاعدة الإنتاجية من خلال تشجيع صناعات لها قيمة مضافة عالية، فضلاً عن مزيد من التفاعل فيما بين القطاعين العام والخاص.

ويستخلص مما أثرته سابقاً بشأن أداء الاقتصاد الكويتي قبل الغزو العراقي الغاشم، أن الإدارة الاقتصادية الفعالة في البلاد قد كانت أكثر نجاحاً منها في معظم الاقتصادات النفطية بشأن القدرة على التأقلم مع التطورات والصعوبات الاقتصادية التي شهدتها هذه الاقتصادات في نهاية الثمانينيات. إن تعزيز وتنويع نشاط القطاعات غير النفطية، والاهتمام الدقيق بالاستثمارات وتنمية السوق المالي وسوق الأوراق المالية، والجهود الرامية إلى تحقيق توازن في هياكل القوى العاملة والسكان، قد كانت جميعها محل اهتمام إستراتيجيات التنمية في الكويت خلال الأعوام السالفة.

وتشير تقديرات بنك الكويت المركزي عن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للربع الأول من عام ١٩٩٠ إلى أن برنامج التنشيط الذي بدأ في تطبيقه خلال شهر ديسمبر من عام ١٩٨٩ قد بدأ يحقق نتائجه المرجوة، حيث بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الربع المذكور ٤,٣٪، مقارنة بنحو ٣,٦٪ لعام ١٩٨٩.

من جانب آخر، برز في الآونة الأخيرة دور بنك الكويت المركزي بشكل متزايد، مع إتباعه لسياسة نقدية نشطة، وقيامه بصياغة السياسات التي تهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، كما واصل البنك دوره في سبيل تعزيز الاستقرار النقدي في البلاد، وذلك من خلال إدارته للسيولة المحلية وسعر صرف الدينار الكويتي.

وبهدف زيادة فاعلية سياسة أسعار الفائدة المحلية للتأثير في الائتمان المصرفي وعرض النقد، فقد قرر البنك المركزي تعديل هيكل أسعار الفائدة على الدينار الكويتي اعتباراً من شهر ديسمبر عام ١٩٨٨، ويقضي هذا التعديل بتعيين حدود قصوى لسعر الفائدة على الإقراض بالدينار الكويتي، وحد أدنى لسعر الفائدة على الادخار بالدينار الكويتي، كما تم ربط هذه الحدود بسعر خصم واحد يحدده البنك المركزي. وفضلاً عن مزايا الهيكل الجديد في السماح لأسعار الفائدة المحلية بأن تواكب المتغيرات والتوجهات الدولية، فقد أثبت الهيكل الجديد أنه يتسم بدرجة عالية من المرونة والواقعية.

ثانياً: الجهود المكثفة التي بذلها البنك المركزي ابان فترة الغزو العراقي الغاشم

أحدث الاحتلال العراقي الغاشم، الذي استمر قرابة سبعة أشهر، أضراراً جسيمة بالاقتصاد الكويتي. وبسبب ذلك الدمار والنهب للموارد الاقتصادية ولوحدات الإنتاج والبنية الأساسية، فإن الغزو العراقي قد انعكس سلباً على مختلف جوانب الاقتصاد الكويتي، وبخاصة أدائه وطاقته الإنتاجية وقدراته التنموية.

ويمكن القول إن الأثر السلبي لذلك الغزو قد كان شاملاً، حيث أعرب عنه توقف العملية الإنتاجية في سائر القطاعات الاقتصادية المحلية، وإضرار النيران في مئات آبار النفط، علاوة على الدمار التام الذي لحق بصناعات النفط ومصافي التكرير. ولم ينج القطاع المصرفي، كباقي

القطاعات، من تلك الأضرار، حيث قامت قوات الاحتلال العراقي بسلب موارده ومرافقه الإنتاجية أو تدميرها.

ومع أن الخوض في حصر أو قياس حجم هذه الخسائر إنما يخرج عن نطاق حديثي إليكم، إلا أنه يمكن القول، بكل تأكيد، إنه لولا إرادة الكويت ومساعدة الأصدقاء ووقفه المجتمع الدولي معها لتخفيف آثار تلك الخسائر الجسيمة، لتعرض مسار الاقتصاد الكويتي إلى نكسة يطول مداها.

وإذا اقتربنا وأمعنا النظر في النتائج المباشرة للعدوان العراقي على وحدات الجهاز المصرفي في الكويت بصورة خاصة، فإنه يمكن القول إننا واجهنا المشكلات التالية:

- فقدان سجلات البنوك.
- إلغاء معظم خطوط الائتمان الممنوحة من البنوك العالمية إلى البنوك الكويتية.
- تجميد الأرصدة والأصول الكويتية في الدول الكبرى.
- انعدام الصفة القانونية التي جعلت تواجد البنوك الكويتية في الخارج غاية في الصعوبة.
- تشتت المصادر البشرية العاملة في البنوك الكويتية.
- انعدام القدرة على تسوية معاملات سوق ما بين البنوك وسوق القطع الأجنبي.

وفي ظل هذه المشكلات، وجد بنك الكويت المركزي أن ثمة حاجة ماسة لصياغة خطة عمل ذات أهداف مرحلية، وذلك لإدارة الجهاز المصرفي في الكويت أثناء فترة الاحتلال، ثم للتخطيط من أجل تنشيط وإعادة هيكلة قطاع الخدمات المالية في البلاد.

وتتضمن هذه الخطة جهوداً على المدى القصير لمعالجة مشكلات البنوك المحلية ومساعدتها على مزاوله عملياتها عقب التحرير، إلى جانب مراجعة الأدوات المختلفة للسياسة النقدية،

والسعي نحو تنفيذ السياسات التي من شأنها العمل على الاستقرار النقدي وتشجيع توطين رؤوس الأموال في البلاد. على أن تشمل خطة العمل أيضاً على المدى البعيد مجهودات تنطوي على تقييم الجهاز المصرفي والمالي الكويتي، وتطوير أو بناء مؤسسات مالية قوية تتوافر لديها مقومات القدرة على المنافسة.

إن الإجراءات التي قام بها بنك الكويت المركزي خلال محنة الاحتلال كان لها الأثر الملموس في تعزيز الثقة بدرجة كبيرة في البنوك الكويتية، ويمكن تلخيص تلك الإجراءات على النحو التالي:

1- إعادة تنظيم البنوك الكويتية في الخارج:

تم تنفيذ إجراءات إعادة التنظيم من خلال إلغاء جميع التوقيعات المعتمدة، وقصرها على توقيعات رؤساء مجالس إدارات البنوك ومن ينوب عنهم، إضافة إلى السعي نحو إعادة تنظيم وتجميع المدراء التنفيذيين في الخارج. كما تمت مراسلة البنوك التي كانت تتعامل مع البنوك الكويتية، وذلك بغرض إعادة بناء سجلات بنوكنا.

2- تسديد الفوائد المستحقة، والاستعداد لتسوية المعاملات القائمة للبنوك الكويتية، وذلك من خلال:

- إعداد وتنفيذ خطة لتسديد الفوائد المستحقة على مطلوبات البنوك الكويتية، حتى لا تقوم البنوك الأجنبية ببناء مخصصات مقابل ما يجوزها من أصول للبنوك الكويتية، حيث أن السنة المالية كانت تقترب من نهايتها في ذلك الوقت.
- حصر معاملات البنوك الكويتية في سوق القطع الأجنبي، ومباشرة العمل على تسوياتها، إما عن طريق تسوية المعاملات المستحقة منها، أو تقديم تواريخ استحقاقاتها ومن ثم تسويتها.

• تسوية المعاملات في سوق ما بين البنوك، وذلك من خلال تقديم خيارات إلى البنوك الأجنبية، إما لتجديد أو تسوية ودائعها لدى البنوك الكويتية.

وجدير بالذكر هنا أنه تم التوصل إلى اتفاقية بين محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد في دول مجلس التعاون الخليجي، تقضي بتجديد وتدوير الودائع فيما بين البنوك الكويتية والبنوك الأخرى في دول المجلس.

3- معالجة الأوضاع الناجمة عن تجميد الأرصدة الكويتية في الخارج:

جاءت قرارات تجميد هذه الأرصدة بناء على طلب السلطات الكويتية المختصة لحماية هذه الأصول من الوقوع في أيدي النظام العراقي الغاشم، ولذلك يمكن القول إن تجميد الأصول قد كان شراً تقتضيه الضرورة. وبالرغم من مزاياه في حماية حقوق الكويت واستثماراتها، فقد كان التجميد بمثابة عقبة اعترضت المؤسسات الكويتية في سبيل إدارة أصولها بسهولة.

ولقد طالب بنك الكويت المركزي السلطات الأجنبية أن ترفع التجميد عن أصول البنوك الكويتية تدريجياً، وذلك بعد أن تأكد له أن تلك البنوك قد توافرت لديها القدرة على إدارة أصولها.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أشيد بتعاون معظم السلطات النقدية الأجنبية، الذي كان له الأثر الإيجابي الملموس نحو تسوية العديد من المعاملات المالية، حيث قامت هذه السلطات بإصدار التراخيص اللازمة، وذلك بعد تجميع المستندات والبيانات بشأن خطط البنوك الكويتية نحو تسوية المعاملات المالية المتعلقة.

4- مهام جوهرية أخرى:

- عقد بنك الكويت المركزي اجتماعات منتظمة في مدينة لندن مع رؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية لتدارس مختلف القضايا وتنسيق الجهود بشأنها.
- أجرى بنك الكويت المركزي اتصالات ولقاءات مستمرة ومكثفة مع كل من وزارة المالية، والهيئة العامة للاستثمار، ومكتب الاستثمار الكويتي في لندن. واستهدفت تلك الاتصالات تبادل الرأي حول القضايا والمشكلات الراهنة، والعمل على تنسيق الجهود المطلوبة.
- كان لمجهودات الدعم الكريمة التي تلقيناها من الأخوة محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد في دول مجلس التعاون الخليجي الأثر الأكبر في التغلب على المصاعب التي واجهتنا، ومثال ذلك ما قدموه من جهود صادقة، بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي، بشأن تبادل الدينار الكويتي أثناء الأزمة لتسهيل معاملات المواطنين الكويتيين الذين نزحوا إلى خارج البلاد بسبب وحشية الاحتلال البغيض. وخلال اجتماعهم في ١٧ من أغسطس عام ١٩٩٠ بمدينة لندن، اتفق محافظو البنوك المركزية ومؤسسات النقد في دول مجلس التعاون الخليجي على تعيين أسعار صرف خاصة للدينار الكويتي مقابل عملات دول مجلس التعاون الخليجي، وبحد أقصى قيمته ٥٠٠ دينار لكل مواطن كويتي. ولقد بلغت قيمة إجمالي المبالغ التي تم شراؤها نحو ٩٢ مليون دينار كويتي.
- قامت قوات النظام العراقي بنهب خزائن بنك الكويت المركزي، وسرقة أوراق النقد التي لم يتم إصدارها، إضافة إلى كميات ضخمة من سبائك الذهب. وفي مواجهة

أعمال السطو هذه، صدر مرسوم أميري يقضي بإلغاء أوراق النقد المسروقة واعتبارها غير صالحة كعملة قانونية. ولذلك، قام البنك المركزي فوراً باتخاذ الإجراءات اللازمة لطباعة أوراق النقد الجديدة من الإصدار الرابع، والتي كانت جاهزة مع بداية شهر ديسمبر من عام ١٩٩٠.

- بادر بنك الكويت المركزي بالاتصال مع البنوك المركزية في الدول الأخرى، لإبلاغ وحداتها المصرفية ومؤسساتها المالية بوقف قبول أوراق النقد الكويتية الملغاة، نظراً لفقدائها قوة الإبراء كعملة قانونية.
- أعد البنك المركزي مسبقاً تعليمات ليتم تنفيذها من جانب الجهاز المصرفي وشركات الصرافة في الكويت، عند عودتهم لمزاولة أعمالهم عقب التحرير.
- إضافة إلى ما سبق، قام البنك المركزي بمداومة الاتصال بكبار الموظفين العاملين لديه، من أجل الاستعداد للذهاب إلى الكويت فور التحرير، إلى جانب أن البنك المركزي قد كان خلال فترة الاحتلال على اتصال دائم مع الكويت للتعرف على مجريات أمور البنك وما يتعلق به، وكذلك العمل على تسريب أموال للكويتيين الصامدين بالداخل، وذلك لدعم مقاومتهم ضد النظام المحتل.

ثالثاً: دور بنك الكويت المركزي بعد تحرير الكويت

بعد تحرير الكويت من براثن الاحتلال الغاشم، وجدنا أنفسنا أمام عديد من المهام الضخمة التي تتطلبها عملية إعادة تعمير اقتصادنا الوطني الذي دمرته الحرب، حيث واجهت الكويت مشكلة اقتصادية خطيرة نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية والدمار الذي أصاب قدراتها على الإنتاج والتنمية. ولا تقتصر حدود هذه المشكلة فقط على اختلال التوازن بين الأعباء المالية لإعادة الاعمار والتنمية من جانب، والإيرادات الحكومية من جانب آخر،

ولكنها تزداد تفاقماً بكثافة الجهود الحثيثة التي تطلبها التحرك في مسار اقتصادي يتم تحديده بعناية، وذلك من أجل توافر القدرة على تحقيق الأهداف طويلة المدى، ودون إغفال المتطلبات المباشرة والأهداف ذات الآجال القصيرة.

وفي هذا الصدد، اضطلع بنك الكويت المركزي بمسؤولياته في إحياء أنشطة ودور القطاع المصرفي والمالي في الكويت. وفي سبيل تحقيق ذلك، وضع البنك المركزي أوراق النقد الجديدة في التداول اعتباراً من ٢٤ من شهر مارس عام ١٩٩١، إلى جانب وضع بعض الضوابط على عمليات السحب والتحويل.

ومما يجدر ذكره أن البنك المركزي أصدر تعليماته إلى البنوك المحلية لإعادة أرصدة حسابات العملاء لديها إلى ما كانت عليه سابقاً في الأول من شهر أغسطس عام ١٩٩٠، إضافةً إلى دفع فوائد على حسابات الادخار والودائع الثابتة، وذلك عن الفترة بأكملها منذ بداية الغزو وخلال فترة الاحتلال.

إن تلك الضوابط قد اقتضتها كل من الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد، وظروف العمل في الجهاز المصرفي المحلي، والتي ترجع أساساً إلى غياب العمالة الفنية المتخصصة، ونقص في وسائل الخدمات الأساسية الأخرى مثل الكهرباء، وتعطل أجهزة الحاسب الآلي، وعدم وجود سجلات وأنظمة محاسبية، وعجز شبكة الاتصالات. وعندما بدأت بوادر التحسن في الظهور، قرر البنك المركزي في الأول من شهر يوليو عام ١٩٩١ تخفيف تلك الضوابط برفع الحد الأقصى على السحوبات والتحويلات المسموح بها لكل عميل من حساباته لدى البنوك المحلية، وذلك من أربعة آلاف دينار كويتي إلى ستة آلاف دينار شهرياً. ولقد تم لاحقاً رفع تلك الضوابط كلية اعتباراً من الثالث من شهر أغسطس عام ١٩٩١، كما تم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة احتمالات نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج بكميات كبيرة.

كما تمثل القصد أيضاً من تعيين حد أقصى للسحوبات في أن يترتب عليه حجم من الطلب الكلي المحلي يكون منسجماً مع عرض السلع والخدمات المتوافرة في السوق المحلي، تفادياً لحدوث أية زيادة في مستويات الأسعار المحلية، علماً أن تلك الأسعار قد ارتفعت في شهر إبريل الماضي (١٩٩١) بنسبة ٨٥ % عن مستوياتها قبل الاجتياح العراقي، وذلك وفق مؤشر قياس تحركات الأسعار المحلية الذي يعده بنك الكويت المركزي.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن معدل الزيادة في الأسعار المحلية قد انخفض بشكل ملموس خلال الأشهر القليلة الماضية، حيث بلغ ٩ % فقط مع بداية شهر نوفمبر الجاري، وسوف يسجل تاريخ الكويت الاقتصادي هذا الإنجاز، الذي تم تحقيقه في فترة قصيرة نسبياً، بفضل الجهود المكثفة للسلطات المختصة وما يترتب عليها من تزويد السوق المحلي بالبضائع المطلوبة وبأسعار معقولة. وكانت سياسات البنك المركزي، وبخاصة سياسة سعر صرف الدينار الكويتي، ضمن هذه الجهود التي بذلتها السلطات المختصة من أجل احتواء أي تفاقم في معدل التضخم المحلي.

وفي حقيقة الأمر، فلقد أدى رفع القيود والضوابط المشار إليها سابقاً إلى سحب بعض الودائع من البنوك المحلية وتحويلها إلى عملات أجنبية، إلا أن نسبة السحب والتحويل قد كانت أقل بكثير من المتوقع، الأمر الذي يعكس مدى فاعلية البنك المركزي في تعزيز ثقة المودعين في الجهاز المصرفي، وفي متانة الدينار الكويتي الجديد.

ومن بين العوامل التي ساهمت في تعزيز هذه الثقة تبرز سياسة سعر صرف الدينار الكويتي، وهي السياسة ذاتها التي اتبعتها البنك المركزي قبل الغزو العراقي ولفرة تجاوزت عقداً من الزمن، وهذه السياسة تقوم على أساس ربط الدينار بسلة من عملات الدول التي ترتبط الكويت

معها بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ولقد أثبتت هذه السياسة فاعليتها في المحافظة على قوة الدينار مقابل العملات الأجنبية.

إن هيكل أسعار الفائدة المحلية يمثل عاملاً آخر في تعزيز وضع الدينار الكويتي، حيث سمح ذلك الهيكل بأن تكون أسعار الفائدة على الودائع المحرة بالدينار الكويتي أعلى من أسعار الفائدة على الودائع المحرة بالدولار الأمريكي، كما يمكن إضافة عامل آخر يتمثل في استعادة سبائك الذهب التي قام النظام العراقي بسرقتها، إلى جانب العملات التذكارية وأوراق النقد الكويتية.

وفيما يتعلق باستبدال أوراق النقد الكويتية، فقد أصدر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في اجتماعه العادي الذي عقد في شهر مارس من عام ١٩٩١ قراراً يقضي بسحب الإصدار الثالث من التداول، وتبديله بعملة جديدة، وذلك طبقاً للقواعد والأحكام التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن. ويمكن القول إن أوراق النقد الكويتية من الإصدار الرابع قد ترسخ التعامل بها في الوقت الحاضر.

ولقد قدم البنك المركزي دعماً مالياً إلى البنوك المحلية، أولاً: لتسهيل معاملات سوق ما بين البنوك المحلية، وثانياً: لتسوية معاملات سوق ما بين هذه البنوك وبنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتعكس إجراءات هذا الدعم المالي لوحدة الجهاز المصرفي ذلك الاعتقاد الراسخ لدى بنك الكويت المركزي في أهمية تأكيد مبدأ المصداقية والوفاء بالالتزامات.

وإلى جانب الإشراف على معاودة العمليات المصرفية وإعادة تقديم مختلف الخدمات المالية في القطاع المصرفي والمالي كسابق عهدها، شارك البنك المركزي في عملية مساعدة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في إعادة ترتيب أوضاعها المالية، ولذلك قدم البنك المركزي للحكومة خطة تتضمن تصوراتاً بشأن حل لمشكلة المديونيات الصعبة.

وبموجب هذه الخطة، تقوم الحكومة بشراء المديونيات الصعبة من البنوك المحلية والمؤسسات المالية، وبذلك يتم تخليصهم من هذه المشكلة، إضافة إلى تحسين ميزانياتهم، وزيادة كفاءة محافظ قروضهم، بحيث يتفرغ الجهاز المصرفي والمالي لأداء دوره الرئيسي في عمليات الإصلاح والتنمية للاقتصاد الكويتي.

ومن الناحية الأخرى، تستند مرتكزات حل هذه المشكلة إلى قيام الحكومة برفع كفالتها عن حقوق المساهمين في البنوك المحلية، بحيث تتحمل هذه البنوك مسؤولية القرارات التي تتخذها في مجالات أنشطتها المختلفة، وتكون بذلك مسئولة عما يترتب على تلك القرارات من نتائج. وإضافة إلى كل ما سبق، فإن البنك المركزي يسعى إلى رسم خطة عمل مستقبلية عن دوره في إدارة الجهاز المصرفي والمالي في الكويت، وتركز هذه الجهود على عدد من القضايا الهامة والتي تتضمن ما يلي:

- تعزيز الجهاز المصرفي والمالي الكويتي، لتكوين مؤسسات أكثر قوة وكفاءة، وأقدر على المنافسة، وذلك باستخدام أسلوب الدمج.
- تعيين، وتدريب، وتشجيع الكوادر الوطنية على العمل في القطاع المصرفي والمالي.
- العمل على زيادة اندماج القطاع المصرفي والمالي الكويتي في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى صياغة علاقات أقوى بين بنوكنا والبنوك العالمية.

وبالرغم من ذلك، يواجه بنك الكويت المركزي تحدياً آخر، يتمثل في إعادة بناء وتقوية مؤسساتنا المالية وتعزيز النظرة الدولية إليها، ويتطلب هذا الهدف إعادة النظر في هيكل الجهاز المصرفي والمالي في البلاد. وقد يحتاج هذا التوجه إلى إجراء دراسات جادة لتعديل القوانين والتشريعات القائمة عند الضرورة، كما وقد يتطلب العمل أيضاً على مراجعة الأطر والنظم الأساسية لهذا الجهاز، بهدف إجراء التغييرات أو التعديلات اللازمة.

وينبغي أن يكون واضحاً أن المسؤولية الرئيسية في سبيل التكيف مع الوضع الجديد، والاستفادة من الفرص التي يوفرها، وتخفيف مخاطره، إنما تقع على عاتق القطاع الخاص. ولذلك يتعين على كل من البنوك والمؤسسات المالية أن تعد خططها الفردية عن الفترة المستقبلية، التي ستعتبر فترة الاعتماد على الذات، والمنافسة، والتكامل مع الأسواق العالمية.

ولسوف يقوم بنك الكويت المركزي من جانبه بإعداد الإطار النقدي والرقابي اللازم لتحقيق الاستقرار والتنافس، ولكن على البنوك والمؤسسات المالية أن تبرهن قدرتها على التصحيح والمنافسة.

وفي ختام كلمتي، اسمحوا لي أيها الأخوة أن أؤكد لكم أننا كبنك مركزي سنبرهن للجميع، محلياً وإقليمياً وعالمياً، على أننا قادرون - بمشيئة الله تعالى - على تجاوز مختلف التحديات التي تواجهنا، وأن الوقت وحده كفيل بإثبات ذلك.